



قياس وتحليل اثر السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

أ.د. يونس علي احمد
uns.ahmad@univsul.edu.iq

م.م. به خشان محمد روستم
paxshan.rustem@spu.edu.iq

قسم الاقتصاد- كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة السليمانية

پوخته.

يهدف البحث إلى تحليل مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢). وللوصول إلى هدف البحث، تم استخدام المنهج الاستدلالي (الوصفي) والاسلوب (التحليلي - القياسي)، بالاعتماد على البيانات الثانوية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢) واستخدام برنامج (E-views ١٢). توصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها وجود تأثير واضح لكافة أدوات السياسة النقدية في العراق في مواجهة مشكلة التضخم خلال مدة البحث، إلا أن هناك اختلافًا واضحًا في حجم واتجاه تأثير هذه الأدوات، خصوصًا بين المدى القصير والطويل. ومن بين هذه الأدوات، يُلاحظ أن تأثير سعر الفائدة في مواجهة مشكلة التضخم أكبر مقارنة بالأدوات الأخرى.. ويمكن للبنك المركزي استخدام الأدوات والآليات الحديثة من أجل مواجهة التضخم والسيطرة عليه، ومن هذه الآليات التغييرات في سعر الصرف واتباع مزادات العملة الأجنبية وتسهيلات القروض والإيداع.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية ، التضخم ،سعر الفائدة، نموذج ARDL .

Recieved: 13/8/2023

Accepted: 21/9/2023



المقدمة :

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسات الاقتصادية الشاملة، حيث تقوم بتنظيم وتخطيط العرض النقدي والائتمان المصرفي. تلعب السياسة النقدية دوراً فعالاً بالتحقق من تحقيق الأهداف المرجوة وفقاً للأولويات التي تحددها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد البلد. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة، منها الحد من معدلات التضخم والسيطرة عليه، وذلك من خلال استخدام استراتيجية علمية مبرمجة وفقاً لسياسة مستهدفة تناسب التغيرات الحديثة التي تؤثر في معدلات التضخم وتقلل من آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية في المجتمع بهدف تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته.

ويُعرف البنك المركزي العراقي بأنه الجهة الرسمية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية في العراق وإدارتها بما يتناسب مع متطلبات كل فترة زمنية. تعتبر فترة البحث مهمة للغاية نظراً للتحوّل الاقتصادي الذي شهدته العراق بعد عام ٢٠٠٣ نحو اقتصاد السوق، استجاب البنك المركزي العراقي بسرعة لتفعيل آليات اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الأدوات والإجراءات الفنية والتشريعية.

مشكلة البحث :

ماهي دور البنك المركزي العراقي في معالجة مشكلة التضخم من خلال ادوات السياسة النقدية المعتمدة خلال مدة الدراسة، والى اي مدى يتلائم تلك الادوات المعتمدة من قبل البنك المركزي في الحد من ظاهرة التضخم؟.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث حول الكشف عن مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم، ويبرز ضرورة تكامل وتنسيق تلك الأدوات في الاقتصاد العراقي من أجل تحقيق استقرار معدلات التضخم وعدم ارتفاعها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

فرضية البحث :

لغرض الوصول الى هدف البحث يعتمد البحث على الفرضيات الرئيسة الآتية:

١. أن للسلطات النقدية العراقية لها القدرة في الحد من ارتفاع معدلات التضخم عن طريق الأدوات المتبعة خلال مدة البحث .
٢. ليس للسلطات النقدية العراقية القدرة في الحد من ارتفاع معدلات التضخم خلال الادوات المتبعة خلال مدة البحث .

ينطلق البحث من الفرضيات الفرعية الآتية:

ان تأثير سعر نسبة الاحتياط القانوني في التضخم إيجابي.



ان تاثیر سعر الفائدة في التضخم إيجابي.
ان تأثير سعر الخصم في التضخم إيجابي.
ان تأثير عمليات السوق المفتوحة في التضخم إيجابي.

اسلوب ومنهجية البحث :

في سبيل الوصول الى هدف البحث تم استخدام المنهج الاستدلالي (الوصفي) في عرض الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم في العراق، وتم استخدام أسلوب (التحليلي - القياسي) في لبيان تأثير أدوات السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم في العراق خلال مدة البحث، خلال تحليل البيانات المتاحة واستخدام الأدوات الإحصائية لفهم العلاقة بين المتغيرات وقياس مدى التأثير.

نطاق حدود البحث :

١. تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة الزمنية الممتدة من (١٩٩٠ - ٢٠٢٢).
 ٢. تتمثل الحدود المكانية للبحث بالحيز الجغرافي (الاقتصاد العراقي) .
- هيكلية البحث :

في سبيل تحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وهي على النحو الآتي:

المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة النقدية والتضخم والعوامل المحددة لاتجاهاته.

المبحث الثاني : دور السياسة النقدية في العراق لمواجهة مشكلة التضخم خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

المبحث الثالث: قياس وتحليل اثر السياسة النقدية في مواجهة التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

التعقيب على الدراسات السابقة:

الهدف الأساسي منها: تحديد مشكلة البحث بشكل يتم تحديد الفجوة البحثية بالدقة، حيث يتم الاستفادة منه لبيان تمييز الدراسة ازاء البحث الحالي و يعتبر ايضاً الهدف الأساسي من عرض الدراسات السابقة هو دعم الإطار النظري للبحث الحالي، والاستفادة من التقنيات والمنهجيات المستخدمة في تلك الدراسات السابقة لأغراض التحليل. بمعنى آخر، يهدف عرض الدراسات السابقة إلى تقديم لمحة عن البحوث السابقة التي تم إجراؤها في نفس المجال أو الموضوع الذي يدرسه الباحث حالياً (الزهيري ي، ٢٠٢٣): تهدف الدراسة إلى بيان اثر كل من الاحتياطي القانوني وسعر الخصم في بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة (بعرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع، التضخم، والنتائج المحلي الاجمالي) بالاعتماد على تحليل التقارير المالية للبنك المركزي العراقي للمدة من عام ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ باستخدام المنهج الوصفي والاستنباطي في اختبار فرضيات الدراسة التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات واهمها هي ظهور العلاقة الطردية بين كل من المتغير المستقل، والمتمثل بسعر الخصم مع عرض النقد وقد اوصت الدراسة على انه من الضروري العمل على تنويع صادرات العراق خارج اطار النفط، ولا يبقى الاعتماد الاكثر عليه كونه المصدر الاساسي لإعداد الموازنة المالية .

(أمال و عبدالجبار، ٢٠٢١):هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أسعار الفائدة في التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين: جانب نظري، يتضمن بعض الأساسيات النظرية لكل



من أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، أما الجانب التطبيقي فبعد إختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl وذلك باستخدام eviews ١٠، و بعد دراسة إستقرارية كلا المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم في الجزائر، كما توصلت الدراسة أن أسعار الفائدة تؤثر في التضخم تأثيرا عكسيا في الجزائر وذلك في المدى الطويل والمدى القصير أي أنه كلما انخفضت أسعار الفائدة ارتفع معدل التضخم في الجزائر.

(الدليمي، ص ٢٧٧-٢٨٩، ٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرين من خلال استعراض البيانات واستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتوضيح الأثر، وتوصلت الدراسة إلى وجود استجابة طويلة الأجل معنوية وعكسية تتجه من الاحتياطي النقدي القانوني إلى معدل التضخم. (الخرزجي، ص ٢٤، ٢٠١٠): هدف الدراسة هو تشخيص النجاحات والاختفاقات لأداء السياسة النقدية في العراق لما بعد سنة (٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٧) وتقييم كفاءة الادوات الحديثة المستخدمة كمزاد العملة ومزاد الحوالات والسندات والتسهيلات القائمة لحد من مشكلة التضخم والسيطرة عليه، واعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي من خلال الارقام الإحصاءات المتوفرة خلال مدة الدراسة وتوصلت الدراسة الى ان السلطة النقدية في العراق استطاعت ما بعد سنة (٢٠٠٣) من خفض معدلات التضخم الجامح، حيث انخفض مستوى التضخم الاساس بين سنتي (٢٠٠٦ الى ٢٠٠٧) الى (٢٠٪).

لقد جاءت دراستنا هذا خلافاً للدراسات السابقة اعلاه من خلال بيان دور جميع ادوات السياسة النقدية على معالجة التضخم واستقرارها في العراق خلال مدة البحث، فضلا عن استخدام اسلوب التحليل القياسي الملائم لمعالجة تلك المشكلة.

المبحث الاول

الاطار النظري للسياسة النقدية والتضخم والعوامل المحددة لاتجاهاته

اولا: مفهوم السياسة النقدية بين الاليات والادوات:

تعتبر السياسة النقدية من أبرز السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي وتثبيت معدلات سعر الصرف التي تزيد الاقتصاد الوطني قوة وفاعلية لمواجهة التحديات الاقتصادية، وتعتبر أيضاً إحدى مكونات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، وظهرت هذه السياسة مع ظهور النقود الائتمانية وتطورت من خلال مختلف النظريات والمدارس الاقتصادية، بداية بالنظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية، وأخيراً نظرية النقديين، وقد ركزت هذه المدارس على كيفية معالجة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد (تضخم أو بطالة) من خلال السياسة النقدية. تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التحكم في حجم المعروض النقدي وتغييره حسب ما يتلائم ويتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في البلد، بهدف امتصاص كمية النقود الزائدة أو ضخ الكمية اللازمة للاقتصاد، وذلك بانتهاج سياسة توسعية أو سياسة انكماشية، وباستعمال مختلف أدواتها المباشرة وغير المباشرة (الالفي، ص ٦، ٢٠٠٧).



تُعرف السياسة النقدية monetary policy بأنها استراتيجية اقتصادية تستخدمها الحكومة في تقرير التوسع أو التقلص في عرض النقد في البلاد، ويتم تطبيقها من خلال البنك المركزي، إذ تلعب دوراً مهماً في السيطرة على الطلب والعرض الكلي للنقود، وبالتالي السيطرة على التضخم الاقتصادي، وتتم السيطرة على السياسة النقدية في الدولة من خلال؛ شراء أو بيع ، وتغيير أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تغيير القيود الائتمانية في الدولة.(كنعان ،ص٤٥، ٢٠١١)

في ضوء ماسبق، السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية من أجل ضبط الكتلة النقدية المتداولة وتزويد الاقتصاد القومي بكمية النقود الضرورية لمواكبة نموه دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية (استقرار الأسعار والموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) .

١. أهداف السياسة النقدية :

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي كالآتي (فريد، ص ٤١، ٢٠٠٠) :

أ: العمل على استقرار الأسعار ومواجهة التضخم: فالسياسة النقدية تلى اهتماما كبيرا باستقرار أسعار السلع والخدمات، لا سيما أن حالة عدم الاستقرار السعري حتما ستؤدي إلى خلل في النظام الاقتصادي ككل.

ب: الحد من ارتفاع نسب البطالة: إذ إن السياسة النقدية بما تمتلك من أدوات لها دور كبير في زيادة الإنتاج والاستثمار، الأمر الذي يقلل من نسبة البطالة، وتشغيل المزيد من العمالة بمختلف المجالات.
ج: السعي دائماً على رفع معدلات النمو الاقتصادي: فكلما زادت نسب النمو الاقتصادي استقر الوضع الاقتصادي للدولة، الأمر الذي من شأنه أن يعطي الأريحية للسياسة المالية والسياسة النقدية في التحكم وضبط العوامل المؤثرة في الاقتصاد عموماً، بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي هو أحد أهم أسباب زيادة الدخل لأفراد المجتمع، وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية.

د: التوازن في ميزان المدفوعات: يعد التحكم في ميزان المدفوعات من أصعب المهام التي تشترك فيها السياسة النقدية مع السياسة المالية للدولة، إذ تظهر أحيانا حالة من عدم القدرة على السيطرة على خلق المساواة بين الدائنية والمديونية، وعليه فإن السياسة النقدية تسعى دائماً للحد من ظهور هذه الحالة بما لديها من أدوات تتبع سياستها النقدية.

٢. أدوات السياسة النقدية وآلية عملها:

تستخدم السياسة النقدية إما الأساليب الكمية أو الأساليب النوعية في سياستها النقدية، وهي كالآتي (منامي، ص ١١٠، ٢٠١١) (كامل ، ص ١٠٢ ، ٢٠٠٦).

الأساليب الكمية: وهي تقنيات يتحكم فيها البنك المركزي بالمعروض من النقد، وبالتالي حجم القروض التي تقررها البنوك التجارية، وهي كالآتي:



أ: نسبة الاحتياطي القانوني: يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية إيداع نسبة من أموالها السائلة لديه، وهو ما يسمى بالاحتياطي القانوني، وبذلك يتحكم البنك المركزي في حجم هذا الاحتياطي الإجباري، بناء على السياسة النقدية المقررة التوسعية أو الانكماشية.

ب: سعر الفائدة : هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثماراً لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر ويعد هذا السعر مؤشراً لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي، كما يساعد سعر الفائدة البنك المركزي في التحكم في عرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا السعر صعوداً ونزولاً على المدى المتوسط. ورفع الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم (ارتفاع الأسعار).

ج: سعر الخصم وإعادة الخصم: وهو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، مقابل الأوراق التجارية التي لديه والخاصة بالبنوك التجارية، وفي المقابل يمنح البنك المركزي قروضا للبنوك التجارية بنسب فائدة إما توسيعية أو انكماشية، كأداة تحكم في المعروض النقدي.

د: عمليات البيع والشراء في السوق المفتوح: إذ يمكن للبنك المركزي شراء الأوراق المالية ليضخ بدلاً منها النقد في حالة التوسع، أو بيعها في السوق لسحب النقد في حالة السياسة الانكماشية.

الأساليب النوعية: تستخدم السياسة النقدية عدة طرق يمكن من خلالها توجيه سياستها لقطاع معين أو تحديد سقف لعمليات الاقتراض، التي تعد أساليباً كيفية أكثر منها أساليباً كمية، كوضع محددات على الائتمان، إذ تضع السياسة النقدية سقفاً لحجم القروض الممنوحة، أو منحها لقطاع دون الآخر، فقد تغير أيضاً سعر الفائدة الممنوحة لقطاع يتعلق بزيادة في إنتاج نوع من السلع يشهد ارتفاعاً في الطلب عليه عالمياً.

ثانياً: مفهوم التضخم من وجهات النظر المختلفة :

التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً، ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في حدود الدخل المتاح، حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات. مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في قطاع الأعمال، وتحديدًا في الشركات الصناعية والخدمية. أي هو زيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملة، ويقابله ارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجارية. (الحسيني، ١٨٥، ٢٠١٨).

ثالثاً: تحليل العلاقة النظرية بين السياسة النقدية ومعدلات التضخم:

اتفق جميع المدارس الاقتصادية على وجود علاقة وثيقة ومتينة بين السياسة النقدية ونمو معدلات التضخم في



الاجلين القصير والطويل. وطالما تعرف التضخم على انه مشروط بارتفاع المستوى العام للأسعار بصفة مستمرة وسريعة، فان النقديين والكينزيون يوافقون على افتراض فريدمان بان التضخم ظاهرة نقدية . لذا أن الهدف الرئيس للسياسة النقدية في التعامل مع التضخم ينطلق من مفردات نظرية وعملية مرتبطة بجوهر الاستقرار الاقتصادي، حيث يلاحظ ان العديد من البنوك المركزية استهدفت التضخم لتسيير السياسة النقدية، الذي يتميز بالاعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات او هدف كمي لمعدل التضخم لمدة زمنية واحدة او اكثر، مع الاعتراف الظاهر بان تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الاساس للسياسة النقدية (داغر، ص ٢، ٢٠١٧).

ومن أجل مواجهة التضخم تلجأ البنك المركزي إلى استخدام أدوات السياسة النقدية، مثلاً تعمل على رفع سعر الفائدة هذا يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق لان الجميع يبحث عن الأرباح وبما إن ارتفاع سعر الفائدة يحقق الأرباح مع عدم التأكد بظروف السوق مستقبلاً، عندها سيلجأ المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتتخفض السيولة النقدية والطلب ومعدلات التضخم. كما يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى أدوات نسبة الاحتياطي النقدي الذي يعني كمية الأموال التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي وهذا الأخير هو الذي يقرر نسبة الأموال التي يجب أن تؤديها البنك لديه تبعاً للظروف الاقتصادية، فإذا حصل التضخم يرفع البنك المركزي هذه النسبة فتتخفض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب فتتخفض الأسعار ومن ثم التضخم، والعكس صحيح في حالة حصول الانكماش (الدليمي، ص ٦١٢، ١٩٩٠).

وكذلك يعتبر سعر الخصم أقدم أداة استخدمتها البنوك المركزية، ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف زيادة السيولة لديها. يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة يرفع البنك المركزي سعر الخصم، إذ يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق والاستثمارات. يمكن أن يساعد ذلك في السيطرة على التضخم عن طريق إبطاء النشاط الاقتصادي وتقليل الطلب الإجمالي في الاقتصاد.

وايضاً من أدوات المهمة للسياسة النقدية عمليات السوق المفتوحة وتتمثل في عمليات البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية بمختلف الآجال وخصوصاً القصيرة الأجل، وذلك بغرض التحكم في عرض النقد وحجم الائتمان، وتتطلب نجاح هذه الأداة بوجود سوق مالية ونقدية متطورة ففي حالة معدلات التضخم المرتفعة يقوم البنك بعرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي بحوزته للبيع، وذلك بهدف امتصاص السيولة الزائدة في السوق والتقليل من حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار، (مكيد وعشيط، ص ٧٧، ٢٠١٧) .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول بان السياسة النقدية هي سياسة أنشأها البنك المركزي للدولة. فإن الهدف الأساسي للبنك المركزي هو مواجهة مشكلة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي .



المبحث الثاني

تحليل دور السياسة النقدية في العراق لمعالجة التضخم للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

بشكل عام أن السياسة النقدية المتبعة في العراق لم تستطع كبح جماح التضخم وجعله بمستويات معتدلة بغية رفع المستوى المعاشي للمواطن على الرغم من توفر احتياطات البنك المركزي من النقد الاجنبي، كما ان سياستها التشددية من خلال رفع سعر الفائدة قد ادى الى الانكماش في الاقتصاد الذي بدوره أدى الى احجام القطاع الخاص من الاقتراض وبالتالي تأثيره سلبيا في الاستثمار، فضلا عن ان احد اهم اسباب ارتفاع معدلات التضخم مصدره التضخم المستورد نتيجة سياسة الاغراق التي تعم السوق العراقية. وكانت السياسة النقدية في العراق قد تركزت على إدارة المعروض النقدي وعمليات السوق المفتوحة، ومن جانب اخر فان البنك المركزي قد وفق الى حد ما في ادارة سعر الصرف حسب ما يراه بعض المحللين والمختصين بهذا الجانب خلال مدة البحث، ان تم التعامل معه عن طريق نافذة مزاد العملة اليوم بين البنك المركزي والمصارف التجارية الاخرى.

وهذا الاحتياطي ليس ناجماً عن عمليات اقتصادية حقيقية بقدر ما هي نتيجة لعوائد صادرات النفط. وادت السياسة النقدية الى الانكماش في الاقتصاد لكونها دفعت القطاع الخاص بالامتناع عن الاقتراض بسبب ارتفاع اسعار الفائدة. وبعد ذلك بهدف تقليل معدلات التضخم انطلقت سياسة البنك المركزي العراقي في استهدافه التضخم من اربع ادوات اساسية هي (نسبة الاحتياطي القانوني، سعر الفائدة، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة).

من اجل توضيح اكثر لواقع ادوات السياسة النقدية في العراق وكذلك معدلات التضخم خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠٢٢) نستعين بالجدول الاتي :

الجدول (١): الادوات السياسية النقدية و معدلات التضخم خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

السنوات	نسبة الاحتياط القانوني (%)	سعر الفائدة (%)	سعر الخصم (%)	عمليات سوق المفتوحة	معدل التضخم (%)
1990	11.5	6.13	6.48	7.69	7.9
1991	11	6.13	7.45	8.59	47.4
1992	11	6.13	8.22	9.58	292.7
1993	11.5	6.5	8.63	10.55	45.8
1994	11.5	6.5	9.48	10.6	29.3
1995	11.5	7.25	10.27	11.27	21.8
1996	11.5	7.25	11.49	13.29	9.7
1997	11.5	7.25	10.56	12.78	12.6
1998	12.5	7.25	12.18	14.28	-5.1
1999	12.5	7.35	11.48	12.93	-0.9
2000	12.5	7.35	10.93	12.75	1.6
2001	12.5	6.35	11.79	13.62	4.7
2002	12.5	6.35	12.69	14.53	-0.4
2003	15	6	10.82	12.47	33.5
2004	20	6	9.68	11.37	20.9



37.3	13.42	11.47	6.33	20	2005
53.1	14.55	12.48	10.41	20	2006
32.6	13.54	11.23	20	20	2007
2.8	12.75	10.54	16.75	20	2008
-2.8	10.68	7.82	8.83	20	2009
2.4	10.75	6.06	6.25	20	2010
5.6	9.47	5.91	6	20	2011
6.1	8.27	5.87	6	25	2012
1.9	9.37	5.75	6	25	2013
2.2	7.85	5.43	6	25	2014
1.4	7.93	5.16	6	15	2015
0.5	6.48	4.86	4.33	15	2016
0.2	6.88	4.75	4	15	2017
0.4	7.75	4	4	15	2018
-0.21	7.72	4	4	15	2019
0.6	7.69	4	4	15	2020
6.04	8.58	4.57	4	15	2021
4.5	8.58	6.24	4	15	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية (١٩٩٠-٢٠٢٢) ، وزارة التخطيط والتعاون الأممي، الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة .

من خلال الجدول اعلاه يتبين ماياتي:

١. العراق تعاني منذ سنة (١٩٩٠) من مشكلة التضخم، وذلك بسبب عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي تأثر بها البلد، وخاصة تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة، والتي أثرت بشكل كبير في اقتصاد البلاد كما هو مبين في الجدول ، شهد العراق معدلات تضخم عالية ، بلغ معدل التضخم ذروته في سنة (١٩٩٢) عند مستوى مذهل بلغ (٢٩٢,٧٪) . بعد سقوط النظام السابق في (٢٠٠٣/٤/٩) ، ظل التضخم مرتفعاً وبلغ ذروته مرة أخرى في سنة (٢٠٠٦) عند (٥٣,١٪) . في السنوات الأخيرة، بذلت الحكومة العراقية جهوداً لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ، مما أدى إلى انخفاض نسبي في معدل التضخم، في الفترة من (٢٠١٦ إلى ٢٠٢١) ، تراوحت معدلات التضخم بين (٠,٥ ٪ إلى ٦,٠٤ ٪) ، مما يعكس تأثير جهود تحقيق الاستقرار والتحسين النسبي في الوضع الأمني ومن خلال السياسة النقدية والإصلاحات الاقتصادية.

٢. اما بالنسبة الى نسبة الاحتياطي القانوني وبحسب المعطيات المتوفر في الجدول فإن نسبة الاحتياطي القانوني في العراق سنة (١٩٩٠) كانت (١١,٥٪) وبقيت عند هذا المستوى حتى سنة (١٩٩٧). وفي سنة (١٩٩٨) ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني إلى (١٢,٥٪) وبقيت عند هذا المستوى حتى سنة (٢٠٠٢). وفي سنة (٢٠٠٣) تم زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى (١٥٪). أما في سنة (٢٠٠٤) ، فتمت زيادة نسبة الاحتياطي القانوني من (١٥٪ إلى ٢٠٪) ، في محاولة للسيطرة



على التضخم وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلاد. كانت هذه السياسة فعالة في الحد من التضخم والحفاظ على الاستقرار النسبي في النظام المالي. وفي سنة (٢٠١٢)، زاد البنك المركزي العراقي من نسبة الاحتياطي القانوني إلى (٢٥٪)، من أجل مواجهة المخاوف بشأن التضخم وزيادة فعالية السياسة النقدية في السيطرة على المعروض النقدي. ساعد ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني على زيادة ثقة المستثمرين وتحسين استقرار النظام المالي الى حد ما. ومع ذلك، ففي سنة (٢٠١٥)، خفض البنك المركزي العراقي نسبة الاحتياطي القانوني إلى (١٥٪)، استجابة لانخفاض أسعار النفط وعدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن الحرب ضد داعش. تم قرار هذا التخفيض في نسبة الاحتياطي القانوني لزيادة السيولة في النظام المالي وتقديم المزيد من الدعم للاقتصاد خلال فترة الضغط الاقتصادي. في السنوات اللاحقة، ظلت نسبة الاحتياطي القانوني في العراق عند (١٥٪)، حيث سعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى السيولة في النظام المالي والحاجة إلى الحفاظ على السيطرة على المعروض النقدي ومنع التضخم.

٣. اما بالنسبة الى سعر الفائدة فالجدول أعلاه يوضح أن سعر الفائدة في العراق خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢). ظل سعر الفائدة ثابتاً نسبياً في أوائل التسعينيات، حيث تراوح من ٦,١٣٪ إلى ٦,٥٪. ومع ذلك، من منتصف التسعينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، ارتفع معدل الفائدة بشكل مطرد، حيث وصل إلى (٧,٣٥٪) في سنة (٢٠٠٣)، بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، خفض البنك المركزي العراقي سعر الفائدة إلى (٦,٣٣٪)، حيث بقي حتى سنة (٢٠٠٥). ففي سنة (٢٠٠٦)، تم رفع سعر الفائدة إلى (١٠,٤١٪)، لامتناس التضخم إذ عمد إلى رفع سعر الفائدة لامتناس السيولة النقدية وخلق التوازن بين المعروض النقدي من جهة والمعرض السلعي من جهة أخرى حتى وصلت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ إلى أعلى قمة في الارتفاع إلى (٢٠٪). ثم تم تخفيض معدل الفائدة بشكل تدريجي، ففي سنة ٢٠١٦، تم تخفيض سعر الفائدة إلى ٤٪، حيث بقي حتى عام ٢٠٢٢. تهدف سياسة سعر الفائدة المنخفض إلى تحفيز الاستثمار وزيادة العرض السلعي بهدف تحقيق التناسب بين العرض النقدي والسلعي في العراق. بشكل عام، تذبذب معدل الفائدة في العراق على مر السنين، مما يعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية. تهدف سياسة أسعار الفائدة المنخفضة الحالية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ولكنها تفرض أيضاً تحديات من حيث السيطرة على التضخم.

٤. سعر الخصم (أو سعر سياسة البنك) هو السعر الذي يحدده البنك المركزي لإقراض البنوك التجارية، ويحدد نغمة أسعار الفائدة في الاقتصاد، من خلال رفع أو خفض معدل الخصم ويستخدم كأداة رئيسية في السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم، واستقرار العملة، فمن خلال البيانات الموضحة أعلاه في الجدول يوضح ان سعر الخصم خلال فترة البحث (١٩٩٠-٢٠٢٢). فأن سعر الخصم او سعر السياسة في سنة ١٩٩٠ كانت (٦,٤٨ ٪) واستمر حتى عام (٢٠٠٣) وخلال فترة البحث وصلت اعلى قمة للسعر الخصم عام ٢٠٠٢ الى (١٢,٦٩٪). أما في سنة (٢٠٠٩) فقد انخفض سعر الخصم الى (٧,٨٢٪). وفي السنوات الأخيرة، قام البنك المركزي العراقي بتنفيذ العديد من إجراءات السياسة النقدية لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. على سبيل المثال، خلال اعوام (٢٠١٦-٢٠٢٢)، بقي سعر الخصم مستقرًا يتراوح بين (٤ و ٤,٨٦٪)

٥. عمليات السوق المفتوحة احدى ادوات أخرى للتأثير في المعروض النقدي. يعتمد استخدام هذه الأدوات على الظروف الاقتصادية المحددة وأهداف السياسة في أي وقت. وقد تم تنفيذ عمليات الشراء عندما كان هناك زيادة في



السيولة في الأسواق المالية العراقية، وتم تنفيذ عمليات البيع عندما كان هناك انخفاض في السيولة. وقد يكون ذلك بسبب عدة عوامل، مثل تغيرات في الإنفاق الحكومي، وتغيرات في إيرادات النفط، والأحداث السياسية والاجتماعية. حسب البيانات المتاحة لدينا فإن نسبة العمليات السوق المفتوحة في العراق بدأت بالارتفاع بشكل كبير بعد سنة (٢٠٠٣)، وخاصة في الفترة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦)، ولقد تم إجراء عمليات السوق المفتوحة بشكل متناوب بين الشراء والبيع حتى عام (٢٠١٥) بعد عام (٢٠١٦) بقي في الارتفاع حتى عام (٢٠٢٢). بصورة عامة، يمكن القول إن العراق يشهد تقلبات كبيرة في السياسة النقدية، وهو ما يؤثر بشكل كبير في الحياة اليومية للمواطنين وعلى الاقتصاد بشكل عام. وعلى الرغم من تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال هناك حاجة ماسة إلى تحسين الإدارة المالية والتخطيط الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية لمواجهة التضخم وتحسين الاقتصاد بشكل عام.

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم في العراق
خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

هذا الجانب يختص بقياس و تحليل اثر ادوات السياسة النقدية الاساسية في مواجهة التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، ويقسم هذا المبحث الى الفقرات الآتية :

اولا : وصف المتغيرات النماذج المعتمدة :

يعد وصف المتغيرات والنموذج المستخدم من اهم مراحل الاقتصاد القياسي ، وفيما يخص بالبحث الحالي على النحو الآتي :

حيث ان :

INF = معدل التضخم

RS = نسبة الاحتياطي القانوني

IR = سعر الفائدة

PD = سعر الخصم

BS = عمليات السوق المفتوحة

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي

وسوف يتم الاستعانة بأهم الاختبارات الاقتصادية والقياسية والإحصائية الشائعة و على النحو الآتي:
أولا: مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة :



يەكەن فەهە و تەوصىف عام لمتغىرات البەه من هىه طىبىعەها واتجاهاتەها فى هذە المرحلة، والجدول التالى يىبن نئائج بەض المۆشرات :

الجدول (٢): نئائج اخبتر بعض المۆشرات الاحصائىة (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغىرات الداخلة فى النموذج المعتمدة

المؤشرات الاحصائية	معدل التضخم	نسبة الاحتياطي القانوني	سعر الفائدة	سعر الخصم	عمليات السوق المفتوحة
Mean	٢٥,٥٤٢٣١	٠,٥٩٨٨٤٦	٧,٦٢٩٢٣١	٩,٢٢٥٧٦٩	١١,٣٤١٥٤
Median	٧,٠٠٠٠٠٠	٠,١٥٠٠٠٠	٦,٣٥٠٠٠٠	٩,٩٧٥٠٠٠	١١,٣٢٠٠٠
Minimum	-5.100000	٠,١١٠٠٠٠	٦,٠٠٠٠٠٠	٥,١٦٠٠٠٠	٧,٦٩٠٠٠٠
Maximum	٢٩٢,٧٠٠٠	١١,٥٠٠٠٠	٢٠,٠٠٠٠٠٠	١٢,٦٩٠٠٠٠	١٤,٥٥٠٠٠٠
.Std. Dev	٥٧,١٦٢٥١	٢,٢٢٣٩٣٣	٣,٣٥١٨٢٠	٢,٥٠٤٤١٦	٢,٢٢٤٤١٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) باستخدام البرنامج E-views ١٢

يەكەن تەهلل مئغىرات البەه خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) على وفق النئائج المئحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي (E-views ١٢) على النحو الآتي:

معدل التضخم : يوضح النئائج اعلاه ان معدل التضخم خلال مدة البهه مئحصورة بين أدنى نسبة (-٥,١٠%) و أعلى نسبة (٢٩٢,٧٠%) بفارق (٢٨٧,٦٠%)، و مئتوسط (٢٥,٥٤)، و وسيط قدر بـ (٧,٠٠).

نسبة الاحتياطي القانوني : يوضح النئائج اعلاه ان نسبة الاحتياطي القانوني خلال مدة البهه مئحصورة بين أدنى نسبة (٠,١١%) و أعلى نسبة (١١,٥٠%) بفارق (١١,٣٩%)، و مئتوسط (٠,٥٩)، و وسيط قدر بـ (٠,١٥).

سعر الفائدة : يوضح النئائج اعلاه ان سعر الفائدة خلال مدة البهه مئحصورة بين أدنى نسبة (٦%) و أعلى نسبة (٢٠%) بفارق (١٤%)، و مئتوسط (٧,٦٢)، و وسيط قدر بـ (٦,٣٥).

سعر الخصم : يوضح النئائج اعلاه ان سعر الخصم خلال مدة البهه مئحصورة بين أدنى نسبة (٥,١٦%) و أعلى نسبة (١٢,٦٩%) بفارق (٧,٥٣%)، و مئتوسط (٩,٢٢)، و وسيط قدر بـ (٩,٩٧).

عمليات السوق المفتوحة : يوضح النئائج اعلاه ان عمليات السوق المفتوحة خلال مدة البهه مئحصورة بين أدنى قيمة (٧,٦٩) و أعلى قيمة (١٤,٥٥) بفارق (٦,٨٦)، و مئتوسط (١١,٣٤)، و وسيط قدر بـ (١١,٣٢).

ثانياً: الثبات والاستقرارية (Stationary test /Unit root test)

ان موضوع الثبات و الاستقرار فى البيانات والمئغىرات من الافتراضيات الاساسية فى النظريات الاقتصادية القديمة و الحديثة و لبيان معرفة ان السلسلة مستقرة او غير مستقرة . الثبات و الاستقرار تلعب دوراً أساسياً فى دراسات



قياسية و خصوصا الدراسات المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية. وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات (فريد، ص ١٤، ٢٠١٧) (الرشيد، ص ١٨، ٢٠٠٥)، الا ان كل من (Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron) من بين المؤشرات الاكثر استخداما. لبيان مدى الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة تعرض نتائج التحليل في الجدول (٣):

الجدول (٣): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

PP at Level		PP at First Difference		المتغيرات
Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.0129	0.0122	0.0000	0.0000	معدل التضخم
0.0036	0.0136	0.0000	0.0000	نسبة الاحتياطي القانوني
0.0001	0.0004	0.0001	0.0001	سعر الفائدة
0.0000	0.0171	0.0000	0.0000	سعر الخصم
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	عمليات السوق المفتوحة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) باستخدام البرنامج E-views ١٢ يشير الجدول (٣) على تحقق الثبات والاستقرارية لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمد وفقاً للاختبار (Phillips-Perron) في المستوى والفرق الاول (Level /First Difference) وعند مستوى الدلالة الاحصائية (١٪، ٥٪، ١٠٪)، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم إجراء (التكامل المشترك) (Co-integration) بين متغيرات موضوع البحث .

ثالثاً: الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation)

إن الارتباط بين المتغيرات في غاية الأهمية لأنها تعني تقدير درجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر حيث تتراوح معاملات الارتباط بين صفر و واحد بإشارة موجبة أو سالبة . وتشير القيم التي تقترب من (١) الى وجود ارتباط قوي نسبياً أما تلك التي تقترب من صفر فتشير إلى ارتباط ضعيف نسبياً (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٦: ٩٦-٩٧). لبيان حجم العلاقة و اتجاهها بين متغيرات مبحوثة نستعين بالجدول (٤):

الجدول (٤): نتائج اختبار (Correlation) لظهور العلاقات الارتباطية بين متغيرات النموذج

نموذج التضخم			
نوع العلاقة	مستوى الارتباط	حجم العلاقة	المتغيرات
عكسية	ضعيف جدا	- 0.0684	نسبة الاحتياطي القانوني
عكسية	ضعيف جدا	- 0.0464	سعر الخصم
عكسية	ضعيف جدا	- 0.1003	عمليات السوق المفتوحة
عكسية	ضعيف جدا	- 0.1211	سعر الفائدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) باستخدام البرنامج E-views ١٢ ومن خلال نتائج الجدول الأعلى يتضح أن هناك علاقة عكسية بين كافة المتغيرات المبحوثة مع معدل التضخم ، وهذه النتائج توافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي ، على الرغم من ان مستوى الارتباط لكافة المتغيرات ضعيف جدا .



رابعاً: التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Co-integration test).

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة و الارتباط بين المتغيرات المستخدمة. فإن اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة، و من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، حتى يسمح باجراء التقدير للنموذج (الرشيد، ص 63، 2010). وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (5).

الجدول (5) : نتائج اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

Trace Statistic	Critical Value 0.05	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05	المتغيرات
179.1479	0.0000	63.02084	0.0000	معدل التضخم
116.1270	0.0000	50.50449	0.0000	نسبة الاحتياطي القانوني
11.16510	0.0008	11.16510	0.0008	سعر الفائدة
65.62254	0.0000	36.16432	0.0002	سعر الخصم
29.45822	0.0002	18.29312	0.0109	عمليات السوق المفتوحة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (1990-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

من خلال الجدول (5) نجد أن كافة المتغيرات الداخلة في النماذج ذي علاقة تكاملية مشتركة بعضها ببعض في مستوى المعنوي (5%)، وبهذا نرفض فرضية العدم التي تشير الى انعدام علاقة احصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصادياً و احصائياً و قياسياً، وهذه النتائج تدعم إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحاً.

خامساً: تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

إن الهدف الرئيسي من تقدير هذه النماذج هو تحديد حجم العوامل المؤثرة في المتغير التابع وعلاقتها به، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على النموذج (ARDL) لكي تتوافق النتائج مع المنطوق الاقتصادي و تحقيق الفرضيات الاحصائية و القياسية، ونتائج التقدير على النحو الآتي:

الجدول(6): نتائج اختبار الحدود الخاص بنموذج ARDL

Test Statistic	Value	K
F. Statistic	19.7651	4
Critical Value Bonds Test		
Significant Level	I(0) Lower	I(1) Upper
%10	2.45	3.52
%5	2.86	4.01
%1	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (1990-2022) باستخدام البرنامج E-views 12



یلاحظ من خلال الجدول (٦) ان قيمة إحصائية لاختبار (F) تساوي (١٩,٧٦٥١) اكبر من القيم الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (١٪، ٥٪، ١٠٪)، وهذه النتائج تدعم إجراء تقديرات قصيرة وطويلة الاجل خلال استخدام نموذج (ARDL).

الجدول (٧): تقديرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

تقديرات طويلة الاجل		تقديرات قصيرة الاجل		Variables المتغيرات
Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	
القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمت المقدره	القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمت المقدره	
0.1658	-0.9194	0.0004	0.6966 -	نسبة الاحتياطي القانوني
0.0028	6.6889 -	0.0050	-2.3523	سعر الفائدة
0.0151	0.4610 -	0.4832	-0.1621	سعر الخصم
0.0015	1.5676	0.0682	-0.2124	عمليات السوق المفتوحة
		0.0000	0.3516 -	(Coit Eq(-1 نقطة التوازن
		0.7946	-0.1256	C الحد الثابت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) باستخدام البرنامج E-views ١٢

من الجدول اعلاه يتبين :

١. اعتماداً على حجم المعلمة المقدره وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني بمقدار ١٪، أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار ٠,٦٩٪، إلا أن هذا التأثير غير معنوي في الأمد الطويل. ويمكن أن يكون السبب وراء ذلك هو أن البنك المركزي لا يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني بشكل مستمر بسبب القيود القانونية المفروضة عليه حول نسبة الاحتياطي القانوني. وبالتالي، يُعتبر رفع نسبة الاحتياطي القانوني بشكل دائم ومستمر غير مقبول اقتصادياً نظراً لتأثيره السلبي في النشاط المصرفي وحركة الاستثمار والتجارة الداخلية.

٢. اعتماداً على حجم المعلمة المقدره وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفع سعر الفائدة بمقدار ١٪، أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار ٢,٣٥٪، إلا أن هذا التأثير ارتفع في الأمد الطويل حيث بلغ ٦,٦٨٪. ويمكن أن يكون السبب وراء ذلك هو زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور في كيفية التعامل المصرفي في أثناء إيداع أموالهم الفائضة وعدم تركها كأموال مكتنزة. يُضاف إلى ذلك دور البنك المركزي في تحديد سعر الفائدة بشكل واقعي ومدرس خلال دراسته واطلاعه على اتجاهات وتغيرات المتغيرات الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلد.

٣. اعتماداً على حجم المعلمة المقدره وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، فإن تأثير سعر الخصم غير معنوي، بينما كلما ارتفع سعر الخصم في الأمد الطويل بمقدار ١٪، أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار ٠,٤٦٪ وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.



٤. اعتماداً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفعت عمليات السوق المفتوحة بمقدار ١٪، أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار ٠,٢١٪، إلا أن هذا التأثير يكون طردياً في الأمد الطويل؛ حيث كلما ارتفعت عمليات السوق المفتوحة بمقدار ١٪، أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار ١,٥٦٪. يُعتقد أن السبب وراء هذه الظاهرة هو أن عمليات السوق المفتوحة تتضمن عمليتين: بيع وشراء السندات الحكومية. عندما تواجه الحكومة فترات تضخم، فإنها تلجأ لبيع السندات، بينما تشتري السندات في حالات الركود وجمود الأسواق. هذا التحكم في سوق السندات يساعد في التحكم في معدل التضخم. إلى جانب ذلك، تقوم الحكومة بدراسة ومراقبة اتجاهات وتغيرات المتغيرات الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، مما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة في عمليات السوق المفتوحة.

سادساً: الاختبارات التشخيصية لمصدقية النماذج المعتمدة (Diagnostic tests)

في سبيل ان تكون تقديرات معلمات النماذج أكثر دقة ويعتمد عليها أصحاب القرار ، وكذلك لإمكان استخدام النماذج المقدره للتنبؤ ، اعتمد هذا البحث على اختبارات تصديقية و تشخيصية عدة على النحو الآتي:

الاختبارات التصديقية: Statistical Tests

وكما نلاحظ هنالك عديد من الاختبارات تصديقية لفحص جودة النماذج المستخدمة الا ان اهمها هي (R-Squared Adjusted R-Squared ، F-test ، SSR.Std. Error، AIC ، والجدول الآتي يبين القيم والدلالات المعنوية لبعض هذه الاختبارات .

الجدول (٨): نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدره

الاختبارات والمؤشرات	النتائج / القيم
R-Squared	0.98
Adjusted R2	0.95
F- statistic	31.02
S.E of regression	0.0006
SSR	0.30
AIC	0.47
	0.67

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) باستخدام البرنامج E-views ١٢

من الجدول اعلاه يتضح :

١. إن معامل التحديد ((ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R²) للنموذج المقدر والتي تتراوح قيمتها (٩٨٪) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابعة وتفسر نحو (٩٨٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل التضخم).



٢. الاختلاف بين معامل التحديد ((ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R²) قليل جدا، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج و حسن التقدير.

٣. قيمة (F) و بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠٦) وهي اقل من قيمة (P-Value ٠,٠٥)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ أن قيمة (SSR / Standerd Error) مقبولة وجيدة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الإحصائية.

٤. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر ، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة اقل كان افضل، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدر مقبولة.

الاختبارات التشخيصية: Econometric Problems Test

هنالك اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين ، مشكلة التشخيص) ، والجدول الاتي يوضح القيم المعنوية و دلالتها لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (٩): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

نوع المشاكل القياسية	الارتباط الذاتي	التعدد الخطي	التشخيص	عدم تجانس التباين	عدم التوزيع الطبيعي
نوع الاختبارات للنماذج	LM	VIF Centered	Ramsey RE-SET	Breusch-Pagan-Godfrey	Jarque-Bera
حجم التضخم	0.3105	بين (-8.27 1.56)	0.2707	٠,٢٩٣٨	0.9429

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) باستخدام البرنامج E-views ١٢

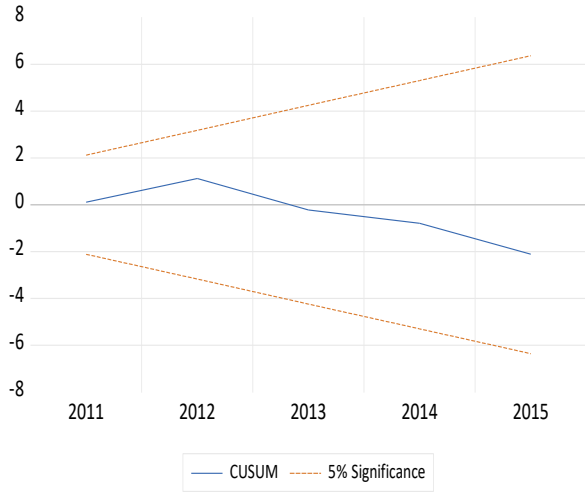
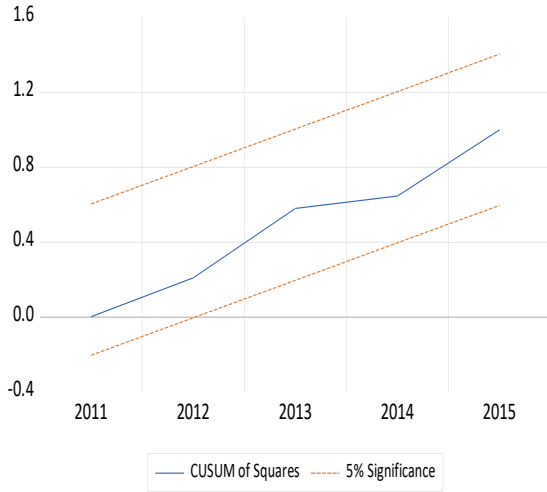
يتبين من الجدول (٩) بان النموذج المعتمدة اجتازت كافة الاختبارات القياسية وتجاوزت جميع المشكلات القياسية الاساسية (كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ، عدم تجانس التباين، التشخيص و عدم التوزيع لطبيعي) لأن قيمة المعامل المقدر اكبر من قيمة P-Value (٠,٠٥) و قيمة المعامل المقدر للـ (VIF) اقل من (١٠) وذلك دليل على حسن استخدام النموذج المعتمد.

سابعاً: استقرار المعلمات المقدر (Stability Test/ CUSUM and CUSUM of Squares)

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في المعلمات المقدر في النموذج المعتمد في هذا البحث يجب استخدام الاختبارات المناسبة مثل (CUSUM and CUSUM of Squares) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال(عارف، ص٩، ٢٠١٩) و(نجا، ص١٠٥، ٢٠١٤). ويمكن تصوير

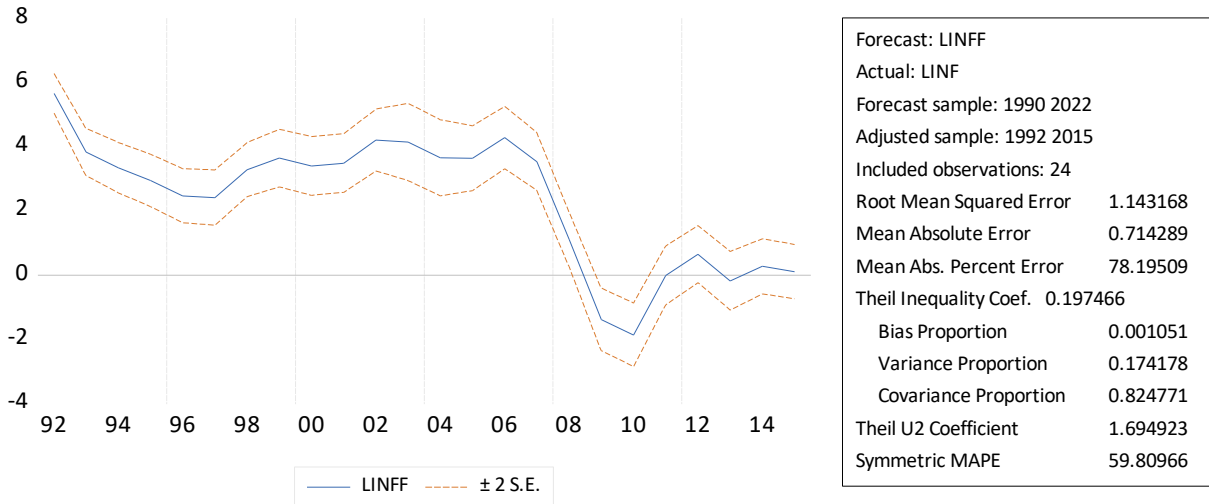


ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:



الأشكال البيانية لاستقرار المعلمات المقدرة في النموذج الخاص بمعدلات التضخم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) باستخدام البرنامج E-views ١٢



من خلال الأشكال أعلاه فان النماذج المستخدمة مستقرة ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية (٥%).

ثامنا: اختبار الأداء التنبؤي للنموذج حد تصحيح الخطأ :

الخطوة الاخيرة و المهمة في انجاز مراحل بناء النموذج القياسي مرحلة التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية، اذن النموذج المقدر خالية من المشاكل القياسية و بيانات و معلمات مستقرة الى حد كبير، لذا من الممكن نعتد عليها لأغراض التنبؤية. هناك عدة طرق ونماذج للتنبؤ، الا ان اعتمد على نموذج (ARIMA) ونتائج التحليل في الجدول الاتي:



يىپىن من الشكىل اعلاه ان نتائج الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) قليلة وهذا مؤشّر جيد لدقة التنبؤ، اما معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو افضل مؤشّر لاختبار الاداء التنبؤى كان قيمته تساوي (٠,١٩٧) قريب جدا من الصفر وهذا يعني ان الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جدا.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات :

لقد اظهرت نتائج التحليل لدور السياسة النقدية في العراق لمواجهة مشكلة التضخم خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) مجموعة من الاستنتاجات منها :

١. تمكنت السلطة النقدية العراقية ما بعد سنة (٢٠٠٣) من خفض معدلات التضخم ليصل الى (٠,٢١ - %) سنة (٢٠١٩) بعد ان كانت (٢٠,٩%) في سنة (٢٠٠٤) و(٥٣,٣%) سنة (٢٠٠٦) نظراً لاعتماد البنك المركزي الاليات والادوات الفعالة .
٢. وجود تأثير واضح لكافة أدوات السياسة النقدية في العراق في مواجهة مشكلة التضخم خلال مدة البحث، إلا أن هناك اختلافاً واضحاً في حجم واتجاه تأثير هذه الأدوات، خصوصاً بين المدى القصير والطويل. ومن بين هذه الأدوات، يُلاحظ أن تأثير سعر الفائدة في مواجهة مشكلة التضخم أكبر مقارنة بالأدوات الأخرى.
٣. من خلال التحليل ظهر ان هناك تأثيراً واضحاً وكبيراً لسعر الفائدة في معدلات التضخم، في الأمد القصير والطويل.
٤. بلغت حجم التأثير للمتغير المستقل (نسبة الاحتياطي القانوني) على المتغير التابع (معدل التضخم) (٠,٦٩%) وهذا يعني ان العلاقة بينهما علاقة عكسية معنوية، وهذا يعني كلما ازدادت نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي الى انخفاض معدل التضخم.

٥. استنتج البحث أن هناك تأثيراً واضحاً لعمليات السوق المفتوحة في معدلات التضخم ؛ إذ كلما ارتفعت عمليات السوق المفتوحة ، أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم. يُعتقد أن السبب وراء هذه الظاهرة هو أن عمليات السوق المفتوحة تتضمن عمليتين: بيع وشراء السندات الحكومية. إلى جانب ذلك، تقوم الحكومة بدراسة ومراقبة اتجاهات وتغيرات المتغيرات الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، مما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة في عمليات السوق المفتوحة.

ثانيا: المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة نقترح ما يأتي :

- ١- رصد ومراقبة مؤشرات التضخم بدقة ، إذ يجب أن تكون هناك جهود لرصد ومراقبة التضخم عن كثب باستخدام مؤشرات موثوقة ودقيقة. ذلك يمكن أن يساعد في تحديد أي زيادة غير طبيعية في معدلات التضخم واتخاذ إجراءات مناسبة في الوقت المناسب.
- ٢- ضرورة اتباع البنك المركزي من استخدام الادوات والاليات الحديثة من اجل مواجهة التضخم والسيطرة عليه ومن هذه الاليات التغيرات في التسهيلات القائمة لعملية القروض والايدياع .
- ٣- تعزيز الشفافية وتوفير معلومات دقيقة حول السياسات النقدية والاقتصادية التي يمكن أن يساعد في تحقيق



الثقة بين الجمهور والسلطات النقدية، وهذا بدوره يساهم في تقليل التوترات والتوقعات السلبية التي قد تؤدي إلى زيادة التضخم.

٤- ضرورة الأستمرار في ارتفاع نسبة الأحتياطي القانوني بشكل علمي مدروس مما يؤدي بالتالي الى معالجة التضخم، وذلك من خلال تأثيرها السلبى في النشاط المصرفي وحركة الاستثمار والتجارة الداخلي.

٥- يجب تعزيز الجهود التي يقوم بها البنك المركزي العراقي الهادفة الى دعم العملة الوطنية وتحسين سعر صرفها من خلال الرقابة المباشرة على سعري الصرف والفائدة من اجل بيان حركة معدل التضخم في البلاد اذ بدون الرقابة والتدخل المباشر لا يمكن الربط بين تحسين سعر الصرف الدينار العراقي وبين حركة معدلات التضخم.

Abstract:

The research aims to analyze the impact of monetary policy tools in facing the problem of inflation in Iraq during the period (1990-2022). In order to reach the goal of the research, the deductive (descriptive) approach and the (analytical - standard) method were used, depending on the secondary data for the period (1990-2022) and using the (E-views 12) program.

The research reached several conclusions including the presence of a clear effect of all monetary policy tools in Iraq in facing the problem of inflation during the research period, but there is a clear difference in the size and direction of the impact of these tools, especially between the short and long term. Among these tools, it is noted that the impact of the interest rate in confronting the problem of inflation is greater compared to other tools.. The Central Bank can use modern tools and mechanisms in order to confront and control inflation, and these mechanisms include changes in the exchange rate, following foreign currency auctions, and loan and deposit facilities.

Keywords: Monetary Policy, Inflation, Interest Rate, ARDL Model

پوختە:

ئامانجى لىكۆلئىنەوهى كە شىكردنەوهى كاريگەرىيى ئامرازەكانى سىياسەتى دراو لە رووبەرپووبونەوهى كىشەى ھەلۆسان لە عىراق لە ماوهى (١٩٩٠-٢٠٢٢). بۆ گەيشتن بە ئامانجى توڭزىنەوهى كە، رېيازى لىپىرېن (وہسف) و شىيازى (شىكارىي - ستاندارد) بەكارھىزان، ئەمەش بەندە بە داتا لاوھىكەكان بۆ ماوهى (١٩٩٠-٢٠٢٢) و بە بەكارھىتانى بەرنامەى (E-views ١٢).

توڭزىنەوهى كە گەيشتە چەند دەرەنجامىك لەوانە بوونى كاريگەرىيەكى روونى ھەموو ئامرازەكانى سىياسەتى دراو لە عىراقدا لە رووبەرپووبونەوهى كىشەى ھەلۆسان لە ماوهى توڭزىنەوهى كەدا، بەلام جىاوازييەكى روون لە قەبارە و



ئاراسته ی کاریگه ریی ئه و ئامرازانه دا هه یه، به تاییه تی له نیوان كورتخایه ن و درێژخایه ندا. له نیو ئه م ئامرازانه دا ئاماژه به وه ئه كریت كه کاریگه ریی ریژه ی سوود له رووبه روو بوونه وه ی كیشه ی هه لآوسان به به راورد له گه ل ئامرازه كانی تر زیاتره. بانکی ناوه ندی ئه توانیت ئامراز و میكانیزمی سه رده میانه به كاربه ییت بۆ ئه وه ی رووبه رووی هه لآوسان و كۆنترۆلكردنی هه لآوسان بیته وه و، ئه م میكانیزمانه ش گۆرانکاریی له خوئه گرن له نرخ ی ئالگوگۆردا، دوا ی زیادکردنی زیادکردنی دراوی بیانیی، و ئاسانکارییه كانی قه رز و دانانی پاره. کلیله وشه كان: سیاسه تی دراو، Inflationk، ریژه ی سوود، مۆدیلی ARDL

المصادر والمراجع المصادر العربية

- الدیلمی، عوض فاضل اسماعیل (١٩٩٠)، النقود والبنوك، مطبعة جامعة بغداد .
- الرشید، طارق محمد (٢٠٠٥)، المرشد في الاقتصاد القياسي والتطبيقي، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان.
- الرشید، طارق محمد ومحمود، سامیه حسن (٢٠١٠)، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج (Eviews)، نماذج (انحدار المعادلة الواحدة)، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان.
- الزهيري، احمد خلف حسين (٢٠٢٣)، أثر الاحتياطي القانوني وسعر الخصم في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي العراقي: دراسة تحليلية للتقارير المالية للبنك المركزي العراقي للمدة من ٢٠١٠-٢٠٢٠، مجلة الاقتصاد للتمويل الدراسات المحاسبية، المركز الكندي للبحث والتطوير .
- الخرزجي، ثريا (٢٠٢٠)، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٣)
- الدیلمی، سعد عبد الکریم حماد فرحان (٢٠١٨)، حجم الاحتياطي القانوني و أثره على استقرار معدل التضخم: حالة العراق دراسة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦. مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مج. ٢، ع. ٤٢، ص. ٢٧٧-٢٨٩.
- الألفي، احمد، السياسة النقدية وقانون البنوك الموحد، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- الحسيني، احمد خليل، ابوهات، علاء سعدون هاتف (٢٠١٨) تقييم تجربة استهداف التضخم في العراق (دراسة قياسية للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل .
- بخيت، حسن علي وفتح الله، سحر (٢٠٠٦)، الاقتصاد القياسي، اليازور للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- بنك المركزي العراقي، النشرة السنوية (٢٠٠٤-٢٠١٩)، وزارة التخطيط والتعاون، الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة .
- داغر، محمود محمد، فرحان، اسراء عبد (٢٠١٧)، السياسة النقدية في العراق من خلال تحليل الفجوتين، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد (٢٦).
- فريد، الطهراوي (٢٠١٧)، مطبوعات جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وأمثلة، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البويرة، الجمهورية الجزائرية.
- طوير، أمال، مختاري، عبد الجبار (٢٠٢١)، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر ١٩٨٠-٢٠١٨ باستخدام نموذج ARDL، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي الأعواط (الجزائر)، المجلد ١٢، العدد ٢،



. ۲۰۲۱

كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط ۱، دار المنهل اللبناني، ۲۰۱۲.

كامل، فهمي حسين (۲۰۰۶)، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية.

منامي، افتخار محمد (۲۰۱۱) أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (۲۰۰۳-۲۰۱۰)، مجلة دنانير، العدد (۶) .

عارف سامان علي (۲۰۱۹)، تحليل اقتصادي لاثر تطبيق معيار (أيزو ۹۰۱) في تحسين كفاءة أداء مشاريع صناعات تحويلية مختارة للمدة (۲۰۰۸-۲۰۱۸). رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية.

علي مكيد وعلاء الدين عشيپ (۲۰۱۷)، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (۲۰۱۵-۱۹۹۰). بحوث اقتصادية عربية العددان ۷۸ - ۷۹ ربيع - صيف.

نجا، علي عبد الوهاب (۲۰۱۴)، العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (۱۹۷۵-۲۰۱۲) دراسة تحليلية قياسية، جامعة الأسكندرية، مصر.